﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾﴾

[الأعراف: 28]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمَّا خُتِمتِ الآيةُ السَّابقةُ بجعْلِ الشَّياطينِ أولياءَ للذين لا يؤمنون؛ جاءتْ هذه الآيةُ لتؤكِّدَ هذا الحُكمَ بذكْرِ بعضِ قبائحِهم في قولِه تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا﴾؛ فهُم يفعلونَ الفواحشَ، ويعتذرونَ عن فعلِها بأنَّهم اتَّبعوا آباءَهم وأنَّ اللّه أمرَهم بذلك، وهذا كذبٌ وافتراءٌ على اللّه تعالى[1].

العلاقةُ بين التّحذيرِ من فِتنةِ الشّيطان، وبين سُوءِ الفواحشِ المُتوارَثةِ عنِ الأجدادِ

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿فَٰحِشَةً﴾: يدلُّ الفُحشُ على قُبحٍ في شيءٍ وشناعةٍ، ويكونُ مكروهًا، أو هو ما تجاوزَ قدرَهُ بحيثُ بلغَ النِّهايةَ في القُبحِ منَ الأفعالِ والأقوالِ، وَمِنهُ غبنٌ فَاحِشٌ؛ إذَا جَاوَزَتِ الزِّيَادَةُ مَا يُعتَادُ مِثلُهُ، وَأَفحَشَ الرَّجُلُ: أَتَى بِالفُحشِ، وهو القَولُ السَّيِّئُ، وأكثرُ ما ترِدُ الفاحشةُ في الاستعمالِ القرآنيِّ بمعنى: الزِّنى. ومعنى الفاحشةِ في الآية: كُلُّ مَا يَشتدُّ قُبحُه مِنَ الذُّنُوبِ وَالمعاصِي ممَّا ينفرُ عنه الطَّبعُ السَّليمُ، ويستنقصُه العقلُ المستقيم[2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

شـزعُ اللـهِ لا يأمرُ إلَّا بالخيرِ، واللـه لا يـأمرُ بالفحشاءِ

وإذا فعلَ الّذينَ لا يؤمنونَ باللّه قبيحًا منَ الفعل؛ كطوافِهم بالبيت عَرايَا، علَّلوا فعْلَهم بأنَّه ممَّا ورثوه عن آبائِهم، وأنَّ اللّه

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/291، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 7/384، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/81.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب، والفيّوميّ، المصباح المنير: (فحش)، والبغوي، معالم التّنزيل: 2/186.

أمرَهم به، قلْ لهم أيُّها الرَّسولُ: إنَّ اللهَ لا يأمرُ عبادَه بقبائحِ الأفعالِ ومساوئِها، أتقولونَ على اللهِ - أيُّها المشركونَ - ما لا تعلمون كذبًا وافتراءً؟[1]

وتُرشدُ الآيةُ الكريمةُ إلى قُبحِ الفواحش وحُرمتِها، وإلى تنزُّهِ اللهِ تعالى عنِ الرّضا بالفواحش، فضلاً عنِ الأمر بها.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

مُناسبةُ الوَصْلِ بالواوِ في الآيةِ الكريمةِ:

تحتملُ الواوُ أنْ تكونَ عاطفةً لجملةِ: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً﴾، وما بعدَها على جملة الصِّلةِ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾، فتفيدُ التَّشريكَ في الحُكم، فيكونَ الشَّياطينُ أولياءَ للَّذينَ لا يؤمنون، وهذا العطْفُ يُبرزُ قوَّةَ الشَّيطانِ في إغواءِ بني آدمَ وإضلالِهم بما يُزَيِّنُهُ لهم، وفيه إدماجٌ لكشْفِ باطلِهم في تَعَلُّلاتِهم ومعاذيرِهم الفاسدةِ، ويُحتملُ أنْ تكونَ استئنافيَّةً؛ للإخبارِ عمَّا كانَ يفعلُه المشركونَ العربُ في طوافِهم حولَ البيتِ عُراةً[2].

التَّشْريكُ في الحُكمِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ

دَلالةُ التَّعبيرِ بأداةِ الشَّرطِ (إذا) بَدلًا مِن (إنْ):

عبَّرَ بـ﴿وَإِذَا﴾ مكانَ (إن)؛ لأنَّها تُفيدُ تَحَقُّقَ الوقوعِ، بخلافِ (إن) الّتي تفيدُ الشَّكَّ في وقوعِ الفعل ونُدرتِه؛ لذلكَ كان التَّعبيرُ بـ﴿وَإِذَا﴾ هو الأوفقُ في هذا السِّياقِ للدَّلالةِ على أنَّ المشركين لا يَنْفَكُّون عن فعْلِ الفواحش، وأنَّ ارتكابَهم لها واقعٌ مُحقَّقٌ ظاهرٌ للعِيَانِ يراهُ كلُّ من زارَ البيتَ الحرامَ للحجِّ قبلَ الإسلامِ.

فِعْلُ الفواحِشِ منَ المشركين أمرٌ مُحقَّقٌ

سِرُّ التَّعبيرِ بالفعْلِ الماضِي في الشَّرطِ ﴿فَعَلُواْ﴾:

عبَّرَ بالفعلِ الماضي في الشَّرطِ؛ لأنَّهُ أقربُ إلى القَطعِ منَ الفعل

(1) ابن جرير، جامع البيان: 12/397، ونخبة من العلماء، التّفسير الميسّر، ص: 153.
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/391، وابن عادل، اللّباب في علوم الكتاب: 9/78، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/223، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/81.

المضارعِ الدّالِّ على الاستقبالِ غالبًا؛ فأشعرَ التَّعبيرُ بالماضِي على أنَّ فعلَ الفاحشةِ أمرٌ مُتأصِّلٌ فيهم، وموروثٌ عن آبائِهم.

فِعْلُ الفاحشةِ أَمْـرٌ مُـتـأصِّـلٌ فيهم، ومَوروثٌ عن آبائِهم

سِرُّ التَّعبيرِ بـ﴿فَعَلُواْ﴾ دونَ عَمِلُوا:

آثرَ القرآنُ التَّعبيرَ بـ﴿فَعَلُواْ﴾ دون (عَمِلُوا)؛ لبيانِ اصطفاءِ القرآنِ الكريمِ للألفاظِ؛ فالفعلُ يختلفُ عنِ العملِ؛ ذلك لأنَّ الفعلَ يكونُ بقصْدٍ وبغير قصْدٍ، بخلاف العملِ؛ فإنَّه يكونُ دائمًا بالقصْدِ.

بـيـانُ فِـعْـلِ الـمُـشْـرِكـيـن الـفـواحِـشَ من غيرِ إعمالِ فكْرٍ ونظرٍ في عواقبِها

والنَّاظرُ في آياتِ القرآنِ الكريمِ يجدُ أنَّ أمرَ العملِ في مَحلِّ التَّكليفِ والمُساءلةِ؛ فهو مقرونٌ مع الإيمانِ، وذلك لما يحملُه منَ القصدِ، بخلافِ الفعلِ؛ فهو أعمُّ؛ فقد يكونُ بقصدٍ وبغير قصدٍ، وهذا يدلُّ على أنَّهم يفعلون الفواحشَ من غير إعمالِ فكْرٍ، ومن غير النَّظرِ في عواقبِ ما يفعلون.

دَلالةُ تنكيرِ لفظِ ﴿فَٰحِشَةً﴾:

لمّا جاء لفظُ الفاحشةِ نكرةً أفادَ تعظيمَ فعلِ الفاحشةِ ونكرانَها، وذلك لشُؤمِها وخطرِ أثرِها في الفردِ والمجتمعِ. ولإفادة الإنْكارِ على فعْلِ الفاحشةِ ولتهويله وتَفظيعِه.

دَلالةُ التَّعبيرِ بـ﴿فَٰحِشَةً﴾ في سِياقِ الشَّرطِ ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً﴾:

لمّا كان لفظُ الفاحشةِ يُطلقُ على كلِّ ما يقبحُ فعلُه، وكان في سياقِ الشَّرطِ؛ دلَّ هنا على العمومِ، فيصدقُ اللَّفظُ على أنواعِ الفواحشِ، فيشملُ كلَّ كبيرةٍ من كبائرِ الذُّنوبِ، ويدخلُ في العُمومِ ما كان يفعلُه المشركون بطوافِهم بالبيتِ عُراةً دخولًا أوّليًّا، ويساعدُ عليه السِّياقُ والسِّباقُ، أمَّا السِّياقُ؛ فإنّ قولَه تعالى: ﴿يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ﴾ يدلُّ على وجه التَّشبيهِ في قولِه: ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: 27] أي: لا تتَّصفُوا بصفةٍ يُوقعُكم الشَّيطانُ بسببِها في الفتنةِ، ومنها وأوّلُها دخولًا في الكلامِ العُريُ في

الفاحشةُ تشملُ كـلَّ كـبـيرةٍ من كبائرِ الذُّنوبِ

الطَّوافِ، وأمَّا السِّباقُ؛ فقولُه: ﴿*يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾ [الأعراف: 31][1].

دَلالةُ حذْفِ الموصوفِ وإبقاءِ الصِّفةِ في ﴿فَٰحِشَةَ﴾:

الفاحِشةُ غَلبتْ عـلى أفـعـالِ المشركين الّتي لا يَقبلُها عقلٌ، ولا فِطرةٌ

عَبَّرَ القرآنُ الكريمُ في قولِه تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةٗ﴾ بالصِّفةِ دونَ الموصوفِ، فقال: ﴿فَٰحِشَةَ﴾، أي: فِعلَةً فاحشةً؛ فنُزِّلُ الوصفُ مَنْزلةَ الاسمِ لكثرةِ دورانِه، فصارتِ الفاحشةُ اسمًا لكلِّ فعلٍ ذميمٍ.

وفي هذا إشارةٌ إلى أنَّ الفاحشة غلبتْ على أفعالِهم الّتي لا يقبلُها العقلُ وتُنكرُها الفِطرةُ.

دَلالةُ إسْنادِ الفعْلِ والقوْلِ إلى الضّمير:

تَصديقُ بعضِهم بعضًا كأنَّهم فعلُوا الفاحِشةَ كلُّهم

في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةٗ قَالُواْ﴾ أُسنِدَ الفعلُ والقولُ إلى ضميرِ (الّذينَ لا يؤمنون) الوارد في ذيل الآية السابقة، على معنى الإسنادِ إلى ضميرِ المجموعِ؛ لأنَّه قد يكونُ القائلُ غيرَ الفاعل، والفاعلُ غيرَ القائل؛ لكنَّهم لمَّا صدَّق بعضُهم بعضًا؛ فكأنَّهم فعلُوه كلُّهم، واعتذرُوا عنه كلُّهم.

دَلالةُ جوابِ الشَّرطِ، في ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةٗ﴾:

أشـدِّ الـقـبـحِ وأعظُمُهُ، اقترانُ الـقَـولِ القبيحِ بفعْلِ الفاحِشةِ

لمّا كان جوابُ الشَّرطِ على معنى اقترانِه بالشَّرطِ في الوقوعِ والتَّحقُّقِ؛ دلَّ على أنَّهم كانوا يقولون القولَ القبيحَ حين يفعلونَ الفاحشةَ؛ للإشعارِ بزيادةِ قُبحِهم في اقترانِ قولِهم القبيحِ بفعلِهم الفاحشِ.

سِرُّ التَّعبيرِ بالفعلِ الماضِي: ﴿قَالُواْ﴾:

الإشـارةُ بأنَّهم جمعُوا إلى قُبحِ الفاحشةِ، قبْحَ القولِ

عبَّرَ بالفعلِ الماضِي ﴿قَالُواْ﴾ الّذي يدلُّ على تحقُّقِ وقوعِ الجوابِ منهم عندما يُسألون عن علَّةِ فعْلِ الفاحشةِ، يُجيبون بجُرأةٍ ﴿وَجَدۡنَا عَلَيۡهَآ ءَابَآءَنَا﴾؛ فهم بذلك يُعلِّلونَ ارتكابَ فواحشِهم، وفيه إشارةٌ بأنَّهم جمعُوا مع قُبحِ فعْلِ الفاحشةِ قُبْحَ القولِ.

(1) الطيّبي، فتوح الغيب: 6/366.

الإيجازُ بالحذْفِ في أسلُوبِ الشَّرطِ:

أشعرَ جوابُ الشَّرطِ بتقديرِ محذوفٍ يُرشدُ إليه السِّياقُ، ويتطلَّبُه المقامُ، تقديرهُ: إذا فعلُوا فاحشةً ونهاهم عنها ناهٍ؛ قالوا: وجدنا عليها آباءنا، واللهُ أمرنا بها؛ لأنَّ قولَهم مشعرٌ بأنَّهم في مقامِ الاحتجاجِ لفعلِهم الفاحشةَ، ففي العبارةِ إيجازٌ في التَّعبيرِ، ودقَّةٌ في الأداءِ[1].

أهلُ الفواحِشِ يَحتجُّون لأفعَالِهم

نُكتةُ التَّعبيرِ بالفعْلِ ﴿وَجَدْنَا﴾:

يحتملُ الفعلُ ﴿وَجَدْنَا﴾ أنْ يكونَ بمعنى لَقِينا، وأن يكون بمعنى علمْنا[2]، وبيانُ مناسبةِ التَّعبيرِ به، أنَّه لمّا كان الفعلُ (وجد) يُستعملُ في تحصُّلِ شيءٍ ذي بالٍ في حَوْزةٍ أو العثورِ عليه لحصولِ مَغنمٍ؛[3] دلَّ على أنَّهم كانوا راغبين في فعْلِ الفاحشة مع وجدانِ آبائِهم على هذه الصِّفة، أي: كأنَّ آباءَهم كانوا يُكثرون من فعْلِ الفواحشِ حتَّى اتَّصفوا بهذه الصِّفة، فوجدُوا آباءَهم عليها، وكأنَّهم قد حصلُوا على مغنمٍ عظيمٍ تقبيحًا لأمرِهم وتوبيخًا لفعْلِهم، وإنْ كانَ الفعلُ (وجد) بمعنى علمَ، فيكونُ الكلامُ على معنى اعتقادِهم اليقينيِّ بصحَّةِ فعْلِ آبائِهم.

الإشعارُ بأنَّهم قد حَصلُوا على مَغنمٍ عظيمٍ بوُجْدانِهم آباءَهم يَفعلونَ الفاحِشةَ

دَلالةُ جُملةِ ﴿وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا﴾:

دلَّت هذه الجملةُ على تقليدِهم الشَّديدِ لآبائِهم ممّا جعلَهم يُلغون عقولَهم، ولا ينظرون نظرةَ تأمُّلٍ في إغواءِ الشَّيطان في الاستهزاءِ بهم ودعوتِهم لكلِّ قبيحٍ. إنَّهم نَصَّبوا آباءَهم قُدوةً لهم في هذا المسلكِ المذمومِ، وفيه إشارةٌ - أيضًا - إلى اعتزازِهم بآبائِهم، ولو كانوا على الباطلِ.

اتّخاذُ الأبناءِ آباءَهم قُدوةً لهم في هذا المسلَكِ المذمُومِ

(1) المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام: 1/365.
(2) السّمين الحلبيّ، الدّر المصون: 5/295.
(3) جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: (وجد).

نُكتةُ التَّعبيرِ بحرفِ الجرِّ (عَلَى)، في قولِه تعالى: ﴿عَلَيۡهَآ﴾:

تَـوبيـخُ آبائِـهم من تمكُّنِهم من فعْلِ الفواحِشِ

لمّا كان الجارُّ والمجرور حالًا من ﴿ءَابَآءَنَا﴾، دلَّ على أنَّهم وجدوا آباءَهم، وهم في حالةِ تمكُّنٍ من فعْلِ الفاحشةِ وإحاطةٍ بها، فيكونُ توبيخًا لهم ولآبائِهم.

وفيه إشارةٌ إلى عُكوفِ الآباء على ارتكابِ تلك الفواحشِ، حتى أصبحتْ منَ العاداتِ المألوفةِ في سلوكيَّاتِهم.

الإيجازُ بالحذْفِ في قولِه تعالى: ﴿عَلَيۡهَآ﴾ و﴿بِهَاۗ﴾:

اخـتِـصارُ الكلامِ لظُهورِ معناه، مـــن بـــلاغـــةِ السِّياقِ

أصلُ نظْمِ الكلامِ: (وجدنا على فعْلِها آباءَنا واللّه أمرنا بفعْلِها)، فحذفَ المرادَ بالنَّظم، واكتفَى بالضَّمائرِ؛ للإيجاز بما دلَّ عليه قولُه ﴿فَعَلُواْ﴾، ولو جاءَ على ما هو أصلُ نظمِ الكلامِ؛ لكانَ إكثارًا وتطويلًا[1].

نُكتةُ تقديمِ قولِه تعالى: ﴿عَلَيۡهَآ﴾ على ﴿ءَابَآءَنَا﴾:

اهـتِـمـامُـهـم وعِنايتُهم بفعْلِ الفاحشةِ الّتي كـــان آبـــاؤُهـــم يَفعلونها

أفادَ تقديمُ الجارِّ والمجرورِ على المفعول به اهتمامَهم وعنايتَهم بفعْلِ الفاحشةِ الّتي كان يفعلُها آباؤُهم، وعلى أنَّها في موضعِ المفعول الثّاني للفعل (وجد)؛ إذا كان بمعنى (عَلِمَ)؛ تكونُ تقدّمت على المفعول الأوّلِ للاهتمامِ والتَّخصيصِ الإضافيِّ، بمعنى: ما علمْنا آباءَنا على فعلٍ منَ الأفعال سوى فعْلِ الفاحشةِ، ليكونَ على سبيل المبالغةِ في الذَّمِّ والتَّوبيخِ.

دَلالةُ التَّعبيرِ بـ ﴿ءَابَآءَنَا﴾ دونَ قومِنا:

شِـدَّةُ تَمسُّكِهم بنَهْجِهم الرّديء

دلَّ التَّعبيرُ بآبائِنا على قوَّةِ الرَّابطةِ الّتي تجمعُهم مع مُقلِّديهم، وأنَّ الصِّلةَ بينهم قويَّةٌ، ممَّا أدَّى إلى شدَّة تمسُّكِهم بنهْجِهم في ارتكابِ الأفعالِ وإن كانت قبيحةً.

(1) المطعني، التّفسير البلاغي للاستفهام: 1/366.

مُناسبةُ العطْفِ، في قولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ﴾:

جاءَ جوابُ الشَّرط معطوفًا؛ ليدلَّ على التَّشريك بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، بمعنى: قالوا المقُولَتين، في مقام تسويغِ فعْلِهمُ الفاحشةَ والاحتجاجِ لها، فجمعُوا بين تقليدهم لآبائِهم، ولو كان فُحشًا، ولو كان آباؤُهم لا يعقلون شيئًا، ولا يهتدون وبين الافتراءِ على اللّه تعالى.

أَقبحُ القبائحِ، الافْتراءُ على الله

مُناسبةُ مَجيءِ الجُملةِ الاسميَّةِ: ﴿وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ﴾:

لمّا أرادوا تقريرَ كذبِهم وافترائِهم لتسويغِ فعلِهم الفواحشَ؛ جاء الكلامُ بطريقِ الجملةِ الاسميَّةِ، كما أفادَ الكلامُ تقويةَ الحُكمِ بمجيءِ الخبر جملةً فعليَّةً، وكأنَّهم كانوا مُتيقِّنين بأنَّ اللّه أمرَهم بها كذبًا وافتراءً على اللّه تعالى، فجمعُوا بينَ الفعْلِ القبيحِ وأشدِّ أنواعِ قُبحِ القولِ.

الجمْعُ بينَ قُبحِ الفعْلِ، وأَشدِّ أَنواعِ قُبحِ القَولِ

الفرقُ بين ﴿وَجَدْنَا عَلَيْهَآ﴾، و﴿وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ﴾، وهما من مَقُولِ القولِ:

النَّاظرُ في الجُملتين يجدُ أنَّ الجملةَ الأولى جاءت ماضويَّةً؛ للدَّلالةِ على تحقُّق الوقوعِ المناسبِ لارتكاب آبائِهم للفواحش.

رضَا المشركين بفِعْلِ آبائِهم واحتِجاجُهم به وافتِراؤُهم على الله

أمَّا الجُملةُ الثَّانيةُ؛ فجاءت اسميَّةً دالَّةً على الثُّبوت والدَّوام من أجل أن يُظهروا أنفسَهم في صورة الصَّادقين الّذينَ لم يكذبُوا، ولم يتأوَّلُوا على اللّه.

سِرُّ تقديمِ اعتذار المشركين بفعْلِ آبائِهم:

قدَّموا اعتذارَهم بفعْلِ آبائِهم قبل زعمهم الكاذب، ويظهر ذلك في التّعبير القرآني: ﴿قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ﴾؛ لأنَّ اعتذارَهم بفعْلِ آبائِهم هو المُعَوَّلُ عليه عندهم، وللإشارة في الدِّفاع عن آبائهم بأنَّهم كانوا يفعلون ذلك بأمرِ اللّه، بناءً على أنَّ الضَّميرَ في قولِه: ﴿أَمَرَنَا﴾ لهم ولآبائهم، وكأنَّهم بذلك يُدخلون آباءَهم في مقام الاعتذارِ عنهم، وأنَّ الأمرَ لهم جميعًا.

إدْخالُ آبائِهم في مقامِ الاعتذارِ عنهم، وأنَّ الأمرَ لهم جميعًا

سِرُّ التَّعبيرِ بلفظِ الجلالةِ، في جملة ﴿وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ﴾:

مُحاولةُ شَرْعَنةِ ارتكابِهم الفواحشَ

عبَّرَ المُشركون بلفظِ الجلالةِ ﴿وَٱللَّهُ﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ﴾؛ لمحاولةِ شرعَنةِ ارتكابِهم لتلك الفواحشِ.

دَلالةُ إيثارِ صِيغةِ ﴿أَمَرَنَا﴾ دونَ غيرِها:

الإيماءُ إلى أنَّ ارتكابَهم الفواحشَ نتيجةٌ لأوامرِ الله

عبَّروا عن موقفِهم بصِيغةِ الأمرِ ﴿أَمَرَنَا﴾؛ ليُبيِّنوا أنَّ ارتكابَهم لهذهِ الفواحشِ جاء نتيجةً لالتزامِهم بأوامرِ اللّه، وأنَّهم ينبغِي لهمُ الالتزامُ بهذه الأوامرِ، وهذا مسلكٌ خبيثٌ منَ المشركين للإضلالِ.

نُكتةُ تصْديرِ الكلامِ، بقولِه تعالى: ﴿قُلْ﴾:

تنوُّعُ المقاصِدِ البلاغيَّةِ في التَّعبيرِ بلفظِ (قُلْ) في القُرآنِ الكريمِ

تصديرُ الكلامِ بـ﴿قُلْ﴾ مُشعرٌ بالاهتمامِ بالمقولِ والعنايةِ به، وكونِه رسالةً خاصَّةً تجبُ المواجهةُ بها، وتُؤدَّى فورَ تلقِّيها منَ اللّه ﷻ، كما أنَّه مُشعرٌ بتشوُّفِ المخاطَبين إلى سماعِ المقُولِ، ولا يقعُ الأمرُ بـ(قل) إلَّا فيما كان صريحًا منَ الكلامِ لا يحتملُ التَّأويلَ، كما أنَّه لمّا كان التَّبليغُ بـ﴿قُلْ﴾ على معنى تبليغِ اللّهِ تعالى لرسولِه بهذا الكلامِ ليقولَه لهم، كانَ بمنزلةِ تكرارِ العبارةِ مرَّتين، ليُشعِرَ بتأكيدِ المقولِ وتقريرِه اهتمامًا به، وأيضًا في الأمرِ بـ﴿قُلْ﴾ إيذانٌ باستعلاءِ اللّهِ تعالى المناسبِ للمقامِ، وتشريفٌ لسيّدِنا رسولِ اللّهِ محمَّدٍ ﷺ وإعلامٌ بأنَّه هو المبلِّغُ عنِ اللّه ربِّ العالمين.

بَلاغةُ حذفِ متعلَّقِ فعلِ الأمرِ ﴿قُلْ﴾:

الأمرُ بالتَّبليغِ ليس مُختصًّا بمَن يكونُ حاضرًا وقتَ التّنزيلِ

الأصلُ في استعمالِ فعلِ الأمرِ (قُلْ) أنْ يكونَ موصولًا بمتعلَّقِه، أي: (قُلْ لَهمْ)، فحُذِفَ المتعلَّقُ هنا، وفي أغلبِ المواضعِ الّتي ورد فيها في القرآنِ الكريم[1]؛ لإفادةِ العُمومِ بمعنى: أنَّ الأمرَ بالتَّبليغِ ليس مختصًّا بمَن سأل أو بمَن يكونُ حاضرًا وقتَ تنزيلِ الخطابِ.

(1) إذ ورد في بعضها بيانُ المتعلّق منَ الأمر، نحو قولِه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾﴾ [النّساء: 63]، وقولِه: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا ﴿٢٨﴾﴾ [الإسراء: 28].

دَلالةُ قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ﴾:

تضمَّنتِ الجملةُ ثلاث تأكيداتٍ، فأفادت ﴿إِنَّ﴾ تأكيدَ مضمُونِ الجُملة، كما أنَّ مَجيء الجملةِ اسميَّةً تقريرٌ للتَّأكيد، ولمّا جاء الخبرُ فعلًا ﴿يَأۡمُرُ﴾ متحمِّلًا للضَّمير العائدِ إلى الاسم الجليلِ أفاد تقويةَ الحُكم وتأكيدَه؛ ليكونَ على نيَّة تكريرِ الإسنادِ، والغرضُ من تتابُعِ التَّأكيد: العنايةُ بمضمونِ الجملةِ لِخُصوصيَّة الأمرِ باللّه تعالى، ولتأكيدِ تنزيهِ اللّهِ - ﷻ - على ما يزعمُه هؤلاء المشركون ويدَّعونه، تعالى اللّه عما يقولون عُلوًّا كبيرًا.

العنايةُ بمضمونِ الجملةِ لِخُصوصيَّةِ الأمرِ باللّه تعالى

إفادةُ الحصرِ، بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ﴾:

لمّا جاء المسندُ إليه المعرفةُ متقدِّمًا على الخبر الفعليِّ المنفيِّ أفادَ الحصرَ، والمعنى: اللّهُ وحدَه الّذي لا يأمرُ بالفحشاءِ، وأمَّا الشَّيطانُ؛ فيأمرُ بها، كما دلَّ عليه السِّياقُ، وقولُه تعالى: ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ وَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ﴾ [البقرة: 268]، والقرآنُ يفسِّرُ بعضُه بعضًا[1].

اللّهُ وحدَه الّذي لا يأمرُ بالفحشاءِ، وأمَّا الشَّيطانُ؛ فيأمرُ بها

سِرُّ التَّعبيرِ بالاسمِ الجليلِ وإظهارِه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾:

في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ﴾ عبَّرَ بالاسمِ الظَّاهرِ ﴿ٱللَّهَ﴾ في مقامِ الإضمارِ، بأن يقولَ: (إنه لا يأمرُ بالفحشاءِ)؛ لزجْرِهم وتوبيخِهم على تقوُّلِهم على اللّه صاحبِ العظَمةِ والجبروتِ.

وأيضًا فإنَّ التَّعبيرَ بالاسمِ الجليلِ ﴿ٱللَّهَ﴾ أفادَ أنَّه سبحانه لكونِه إلهًا لا يأمرُ بالفحشاءِ، فليسَ الأمرُ بالفحشاءِ من شأنِه، ولا يليقُ به سبحانه هذا الأمرُ، تعالى اللّه عن ذلكَ علوًّا كبيرًا، فلا يأمرُ سبحانه إلَّا بالمعروفِ.

ليس الأمرُ بالفحشاءِ من شأنِ الألوهيَّةِ، ولا يليقُ هذا الأمرُ به تعالى

سَببُ إيثارِ التَّعبيرِ بالفعلِ المضارعِ المنْفِيِّ بـ﴿لَا﴾:

في قوله: ﴿لَا يَأۡمُرُ﴾، آثرَ التَّعبيرَ بـ﴿لَا﴾ دون غيرِها من أدوات النَّفيِ؛ فلم يقلْ: (ما أمرَ بالفحشاء)، أو: (لم يأمرْ بالفحشاء)،

نفيُ الأمرِ بالفحشاءِ سُنَّةٌ مُطَّردةٌ للهِ في جميعِ الأوقاتِ

(1) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 8/368، ورشيد رضا، تفسير المنار: 6/333.

بل قال نافيًا الأمرَ بالفعلِ المضارع المنفيِّ بالأداة (لا)؛ ليدلَّ على أنَّ اللّه تعالى لا يمكنُ أنْ يأمرَ بالفحشاء فيما مضى وفي الحالِ والاستقبال، وللإشعارِ بأنَّ نفيَ الأمرِ بالفحشاء سنَّةٌ مطَّردةٌ للّه في جميع الأوقات؛ لأنَّه نفيٌ لشأنٍ من شؤونِ اللّه تعالى[1].

سِرُّ التَّعبيرِ بالإظهارِ في مقامِ الإضمارِ، فقال: ﴿بِٱلْفَحْشَآءِ﴾:

نفيُ الاسْمِ أبلغُ من نفْيِ الوصْفِ في السِّياقِ

لمّا افترَوْا على اللّهِ تعالى بأنَّه سبحانه قد أمرَهم بالفاحشةِ؛ نفَى اللّهُ تعالى الأمرَ بذكرِ لفظِ ﴿بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾، وهو اسمٌ للوصفِ: (الفاحشة)[2]، حيثُ ذكرَ الفحشاءَ تصريحًا في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾، ولم يقلْ: (إنَّ اللّه لا يأمرُ بها)، ونفيُ الاسم أبلغُ من نفيِ الوصف وأعمُّ وأشْمَلُ؛ ولأنَّ (أل) في ﴿بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ لإرادة الجنس، وفي هذا دلالةٌ على أنَّ اللّه لا يأمرُ بشيءٍ من جنْسِ الفواحشِ كلِّها.

بَلاغةُ الاحتِجاجِ في سياقِ الآيةِ الكريمةِ:

سُنَّةُ اللهِ الأمرُ بمحاسنِ الأفعالِ، والحثُّ على مكارمِ الخِصالِ

لمّا كانوا قدِ اعتذرُوا واحتجُّوا بأمرين: تقليدِ الآباءِ والافتراءِ على اللّهِ ﷻ، أعرضَ عنِ الأوَّلِ لظهورِ فسَادِه وبُطلانِه، وردَّ الثاني الّذي هو افتراءٌ على الملِكِ الأعلى بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾[3]، ويمكنُ أنْ يكونَ قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ ردًّا على الأمرَيْن معًا، فإنَّه لمّا كان مقتضى ألوهيَّتِه سبحانه أنَّه لا يأمرُ بالفحشاءِ، وكانَ شأنُه كذلك، وكانت سُنَّتُه سبحانه قد جرتْ على الأمرِ بمحاسنِ الأفعال والحثِّ على مكارمِ الخصالِ؛ دلَّ على أنَّ فعلَ آبائِهم لا حجَّةَ فيه؛ لمخالفتِه ما جرتْ به سنَّةُ اللّه في خلقِه.

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 6/2812.

(2) ابن منظور، لسان العرب: (فحش).

(3) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 3/10، وأبو حيّان، البحر المحيط: 5/34، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 7/384.

دَلالةُ حذفِ المفعولِ، في قولِه تعالى: ﴿لَا يَأۡمُرُ﴾:

حُذِفَ مفعولُ ﴿لَا يَأۡمُرُ﴾[1]، فيحتملُ أنْ يكونَ الحذفُ لإفادةِ العُموم، أي: لا يأمرُ أحدًا بالفحشاءِ، ويحتملُ أنْ يكونَ على معنى: أنَّ شأنَه وعادتَه سبحانه أنَّه لا يأمرُ بالفحشاء، فعلى التَّقديرين يكونُ المعنى: إنَّ اللّه لا يأمرُكم بالفحشاءِ، لدخولِ المخاطَبينَ وقتَ التَّنزيلِ في الحُكم دخولًا أوَّليًّا لمناسبةِ السِّياقِ.

إفادةُ العُمومِ، وشأنُ اللهِ تعالى، عَدمُ الأمرِ بالقَبائِحِ

بَلاغةُ الاستفهامِ المجازيّ، في قولِه تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ﴾:

الاستفهامُ في قولِه تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ﴾، أفادَ إنكارَ الواقعِ واستقباحَهُ على وجهِ المبالغةِ، فضلًا عمَّا فيه من تهديدٍ شديدٍ لتعمُّدِهم الكذبَ على اللّه، وفيه زَجْرٌ وتوبيخٌ لكلِّ من تُسوِّلُ له نفسُه التّقوُّلَ على اللّه بغيرِ علمٍ[2].

الاستفهامُ الإنكاريُّ يُفيدُ معنَى النَّهْيِ

نُكتةُ التَّعبيرِ بالفعلِ المضارعِ، في قوله تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ﴾:

عُبِّرَ بالفعل المضارع؛ للإشعار بتجدُّدِ هذا القولِ المُفترَى واستمرارِ صُدورِه منهم؛ فقد وقعَ منهم مرَّاتٍ ومرَّاتٍ.

دَلالةُ التَّضمينِ، في قولِه تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ﴾:

ضُمِّنَ ﴿تَقُولُونَ﴾: معنَى (تكذبون) أو معنى (تتقوَّلونَ)، فلذلك عُدِّيَ بـ ﴿عَلَى﴾، وكان حقُّه أن يعدَّى بـ (عن) لو كان قولًا صحيحَ النِّسبةِ[3]، فأفاد التَّضمينُ تكثيرَ المعنى، أي: أتقولونَ عنِ اللّهِ وتتقوّلونَ عليهِ ما لا تعلمونَ، والمعنى: أتقولونَ عنِ اللّهِ مُتقوّلين عليه؟

مَجيءُ اللَّفظِ على التَّضمينِ، لتَكْثيرِ المعنَى، وتَجليّةِ المرادِ في السِّياقِ

مُناسبةُ تقديمِ قولِه تعالى: ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ على المفعولِ به:

قُدِّمَ ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ على المفعولِ به ﴿مَا﴾؛ لتعظيمِ الكذبِ والافتراءِ على اللّه سبحانه.

---

(1) السّمين الحلبيّ، الدّر المصون: 5/295.

(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/223، والقونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 8/369.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 8/85.

مُناسبةُ وضْعِ المُظهرِ مَوضِعَ المُضمَرِ:

إحضارُ الاسمِ الجليلِ للتَّخويفِ والتَّرهيبِ

لمّا تقدَّمَ ذكرُ الاسمِ الجليلِ كان الظَّاهرُ أنْ يأتيَ بصيغةِ المضمَر، كأن يقول: (أَتَقُولُونَ عَلَيه)، ولكنْ جاءَ قوله تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ على خلافِ مقتضى الظَّاهر، ونُكتتُه البلاغيَّةُ إحضارُ الاسمِ الجليلِ في ذهنِ المخاطبين؛ ليتميَّزَ به عمَّن عداه؛ للإيذانِ بتعظيمِ خطرِ الافتراء على اللّه سبحانه، ففيه معنى التَّخويفِ والتَّرهيبِ.

سرّ مَجيءِ جُملةِ الاستفهام مع سابقتِها مَقُول قوْلٍ واحدٍ:

هذه العِبارةُ من تمامِ الحُجَّةِ، ومن بليغِ الرَّدِّ على مَقُولتِهم القبيحةِ

لم يُعطفْ قوله تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ على سابقتِها، معَ أنَّها من تمامِ القولِ المأمورِ بتبليغِه، وكذلك لم يُعَدَّ فعلُ القول تنبيهًا للمخاطَبين على عِظَم الافتراء على اللّه، وإشعارًا بأنَّ هذهِ الجملةَ مع الّتي سبقتها مقولٌ واحدٌ؛ ليكونَ من تمامِ الحُجَّة والردِّ على مقولتِهم القبيحةِ.

بَلاغةُ الالتفاتِ، في قولِه تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ﴾:

الزَّجرُ والتّأنيبُ للمُشركين

في قولِه تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ﴾ التفاتٌ منَ الغيبةِ في قولِه تعالى: ﴿فَعَلُواْ﴾ إلى الخطابِ في ﴿أَتَقُولُونَ﴾ زجرًا وتأنيبًا لهم.

دَلالةُ ﴿مَا﴾، في قولِه تعالى: ﴿مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾:

عبَّر بـ﴿مَا﴾ للإشعارِ بأنَّ المفردَ في قُوَّة الجملةِ؛ لأنَّ ما لا يعلمون ممَّا يتقوَّلونه على اللّه تعالى كلامٌ كثيرٌ من قولِهم[1].

مُناسبةُ حذْفِ مفعولِ الفعلِ ﴿تَعۡلَمُونَ﴾:

مَنْ لا يعلمْ ألوهيَّةَ اللهِ تعالى ووَحدانيَّتَهُ لا يَعلمْ شيئًا

إمَّا أنْ يكونَ الحذفُ لإفادة العموم، أي: أتقولونَ على اللّه ما لا تعلمون أيَّ أمرٍ عنِ اللّه، أو يكونَ قد جعلَ وصفَهم اللّازمَ لهم هو كونُهم لا يعلمون، فإنَّ مَنْ لا يعلمُ ألوهيَّةَ اللّهِ تعالى ووحدانيَّته لايعلمُ شيئًا.

(1) السّمين الحلبيّ، الدّر المصون: 5/295.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث عشر، سورة الأعراف من الآية 14 إلى الآية 87
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة الأعراف من الآية 14 إلى الآية 87 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 13 ، 804 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-09-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 13 : سورة الأعراف من الآية 14 إلى الآية 87.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-09-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-6551762 بتاريخ 2023/12/20م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»